شتركا بينهما الا ما لابد منه كمؤن العيال وكسوتهم
وما لابد لهم منه فيكون له خاصة وما اشترى احدهما وضيع
اولزمه ضمان غصب كان لصاحب الثمن وصاحب الضمان
ان يأخذ ايهما شاء ولان كل واحد منهما كفيل عن صاحبه
احد المتفاوضين لو ارتد يبطل المفاوضة اصلا وحالا
تصير عنانا المفاوضة تنفسخ بانكار احدهما وبموت
احدهما **ما في شركة العنان** لو كان المال بينهما والعمل
على احدهما ان شرط الربح على قدر رؤس اموالهما جاز
ويكون من مال لا عمل له بضاعة عند العامل ويكون
ربحه له ووضيعته عليه وان شرط الربح للعامل اكثر من
رأس ماله جاز على الشرط ويكون مال الدافع عند العامل
مضاربة ولو شرط الربح للدافع اكثر من رأس ماله
يصح الشرط ويكون اعمال الدافع عند العامل بضاعة
ولكل واحد منهما ربح ماله وان شرط العمل عليهما صحت
الشركة وان قل رأس مال احدهما وكثر رأس مال الآخر
فان شرطا الربح على السواء وعلى التفاضل فالربح
على الشرط والوضيعة بينهما على قدر رؤس اموالهما ولو عمل

احدهما

احدهما في المالين دون الآخر بعذر او بغير عذر كان
الربح بينهما اذا شرطا احدالشريكين نصف الربح وعشرة
دراهم فسدت الشركة شركة العنان يقتضي التوكيل
حتى يكون كل واحد منهما وكيلا عن الآخر اما لا يقتضي التكفل
حتى لا يكون كل واحد منهما كفيلا عن الآخر حتى لو اقر
احدهما بطالب المشترى خاصة كل واحد من شريكي العنان
ان يبيع بالنقد والنسيئة وان يبضع ويودع ولو كل
بالبيع فقال احدهما لصاحبه اعمل فيه برأيك جازله
الرهن والارتهان ودفع المال مضاربة واستيفاء المال
لم يجز له الاقتراض والهبة والله اعلم **ما في شركة الاعمال**
وهي يسمى شركة التقبل اذا شركا على ان يعملا على ان
ما رزق الله من شيء فهو بينهما اتفقت صناعتهما
او اختلفت كالخياط والحائك ونحوهما وهي شركة
قد تكون مفاوضة وقد تكون عنانا رجل جلس على
دكانه رجلا يطرح عليه العمل بالنصف جاز معلمان اشتركا
لحفظ الصبيان وتعليمهم الكتابة جاز ثلثة ليسوا بحاكة
تقبلوا اعمالا من رجل فعمل احدهم كل ذلك العمل فله ثلث الكل

اذا ادعى المضارب الهلاك بغير تعد او ادعى الرد
الى صاحبها يصدق مع يمينه لانه امين فالقول
قوله مع اليمين اذا لم يكن له بينة على الرد او الهلاك
وان كان له بينة فلا يمين عليه وانما طلبت البينة
لدفع اليمين عنه منه فصول رمز